الفلاحون في مواجهة سماسرة الأرض

تقدمت مجموعة من اصحاب الاراضي، وجميعهم من بدياء قرب طولكرم ، باعتراضات على اعادة تسجيل اراضيهم ونقل ملكياتها للشركات الاسرائيلية مستندين الى الوثائق والمستندات القانونية التي تؤكد شرعية ملكيتهم للارض .

ومن بين اصحاب الاراضي المعترضين : مصطفى الاقرع ، سعيد اخرون على محاولات ملتوية لضم اراضيهم ضمن صفقات وهمية ومنهم : ارب مصطفى عودة من بديا ايضا .

وكانت صحيفة " الانباء " الاسرائيلية قد نشرت اعلانات باسماء الاشخاص المشار اليهم في عددها الصادر يوم الجمعة الموافق ١٩٨٤/٣/٣٠ يعلنون بموجبها عن اعادة تسجيل اراضيهم وهم لا يعلمون بذلك !! والسؤال الذي يطرح نفسه هو : كيف يتم اعلانا باعادة تسجيل ارض وصاحبها يكون مثل الزوج المخدوع : اخر من يعلم ؟!!

" الربح .. هو الأساس "

ولاحظت " الطليعة " ان هناك سيناريو ممنهج ومعقد يتم السير بموجبه نحو هدف محدد وهو الاستيلاء على الارض ، وتسجيلها حسب الاعراف " القانونية " لمالك جديد هو : الشركات الاسرائيلية التي تقوم باستثماراتها لمصلحة اقامة مستوطنة جديدة ، او توسيع مستوطنة قائمة او اقامة شبكة من الطرق لتامين المواصلات !! وصحيح ان هذه الشركات تتعامل مع اهداف الاستيلاء " القانوني " على الارض العربية لصالح الاهداف السياسية للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ، ولكن الاساس الذي يحكم هذا التعامل ، هو القوانين التجارية والاستثمارية التي جل همها : الربح ، وهذا الاساس يطغى في كثير من الاحيان على الاعتبارات الدينية والايديولوجية التي تدعيها الحركات الاستيطانية الاسرائيلية .

استثمارات بالملايين !!

علقت صحيفة جيروزالم بوست في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١/١٨ على دراسة اجراها الدكتور ميرون بنفنستي ، نائب رئيس بلدية القدس سابقا ، ان الاموال التي انفقت على الاستيطان والمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية لوحدها بلغت ١٥٥٥ مليون دولار خلال الفترة بين ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٧ . وقد بلغت الاستثمارات والمصروفات التي انفقها حزب " المعراخ " وهو في سدة الحكم الاسرائيلي من عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٣ مبلغ ٧٥٠ مليون دولار ، بينما بلغت الاموال المستثمرة في عهد حكومة " الليكود " منذ ١٩٧٧ وحتى الان (١٩٨٤) ٨٠٥ مليون دولار .

وورد في الصحيفة المذكورة ان هناك مبلغ ٢٥٠ مليون دولار انفقت على اشياء غير معروفة مثل (خدمات عامة لاكتساب الاراضي) ومن هذا المبلغ انفق ٦٠ مليون دولار على التسهيلات اللازمة للحصول على الارض.

ولحصول الشركات الاسرائيلية على هذه التسهيلات (الخدمات) فانها تلجا الى ادوات وعملاء ووكلاء وسماسرة وطابور طويل من صغار الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية الرسمية ! وهذا الطابور وهذه الادوات هي التي تتلقى اموالا مقابل خدماتها في تسهيل وصول ملكية الارض وتسجيلها "قانونيا" باسم شركات مثل :- "همانوتا" ، "دلتا" و "اشترا شتروم" وغيرها كثير .

وهنا ، يبرز دور الحلقة الحيوية في هذا الطابور وهو السمار ! . وسمسار الارض هو الواسطة والاداة التي تستغلها الشركات الاسرائيلية العاملة في "شراء" اراضي المزارعين والفلاحين العرب . وحتى تنجح هذه الواسطة ، فهي لا تتوانى عن ارتكاب ابشع الجرائم ، واللجوء الى ارخص الاساليب الانتهازية لبلوغ مرادها ، لذلك فان ابغض شخص لدى الفلاحين ، يثير اشمئزازهم وسخطهم هو السمار !

كيف يتحايل السماسرة؟

السمار لا يلعب لوحده. فهو الاخر يحصل على تسهيلات. والسلطات العسكرية الاسرائيلية هي اول من يبادر لتقديم هذه التسهيلات . فقد منحت هذه السلطات لنفسها حق اصدار تراخيص اجازة للصفقات العقارية بين المواطنين ، او منعها وذلك باصدارها للامر العسكري رقم (٣٥) الذي الحقته بامر عسكري اخر يحمل رقم (٤٤٨) والذي يخولها حق مراقبة اجراءات التسجيل العقاري الجديد .

وهكذا ، تؤمن السلطات العسكرية الاسرائيلية ، الغطاء "القانوني" العسكري لتحركات السماسرة . ويدرس السمسار اوضاع ضحيته جيدا . فهو يهتم ان يعرف الحالة الاجتماعية لضحيته ، هل له ورثة في البلاد وكم هو عددهم هل له اولاد كبار ام صغار ؟ هل يعيش مع اخرين ام لوحده ؟ والضحية " اللقطة " بالنسبة للسمسار هو الشخص الذي يكون طاعنا في السن وامي : لا يقرا او يكتب !!

ولدينا قصص كثيرة على هذه الضحايا . ونذكر اطرفها رغم دلالتها الماساوية . فهناك رجل طاعن في السن يبلغ ٧٠ عاما ، من شمال الضفة فقد لاحظ احد السماسرة انه يتحدث عن حاجته لزوجه يمضي معها بقية حياته : فعرض عليه السمسار زوجة من جلجوليا ،وبعدماتحمس" الختيار" جلجوليا ،وبعدماتحمس" الختيار" اصطحبه السمسار الى جلجوليا ليتعرف الى الزوجة المقترحة ويوقع عقد الزواج ،فقدتبين فيمابعد ان "العقد" كان وكالة دورية عامة على كل ممتلكاته ، وبعد التوقيع طلب الختيار لقاء زوجته وبدل من "زوجة يقضي معها بقية حياته" حصل على عنزة قدمها له السمسار ليصطحبها الى بيته !!

الحي .. الميت !

ويستخدم السماسرة اساليب متطورة في فن التزوير . فقد جاءوا بوكالة دورية عليها بصمة ادعوا انها تعود للسيد سعيد محمود عكنان من بديا . وبعدها طعن السيد عكنان بادعائهم الكاذب بواسطة محاميه . واثبت الخبير الاسرائيلي في البصمات ، ان البصمة مزيفة ، وتعود لشخص اخر .

وبعض السماسرة اخرج من احدى الدوائر الحكومية شهادة وفاة لشخص لا يزال على قيد الحياة. وقد التقت به "الطليعة" واسمه عبد الرحيم محمد عبد الرحيم سلامة ، وبلغ عمره ٦٥ عاما . ويملك ارض بمساحة (١٠٠) دونم تقع في "واد درمة" جنوب غرب بديا . وقال السيد عبد الرحيم "للطليعة" : " لقد المعني القاضي محمود المصري انني متوفي فقلت له : لا زلت على قيد الحياة واستغرب القاضي وطلب هويتي وتبين له انني لا زلت حيا . وبعد محوصات بسيطة مع بعض الكتبة في محكمة بلعين ،اعطوني حوالا "ان شهادة الوفاة موجودة في ملفك بالغلط "!!

ولكن . اي غلط هذا ، واحد تجار الاراضي ويدعي موسى زوهر بلغ مختار قرية " المتوفي الحي" بانه سيقوم بمسح ارض عبد الرحيم محمد لانه اشترى الارض منه قبل وفاته المزعومة !!

وحاول السماسرة استغلال الوجه الوطني لتمرير جشعهم الذي لا يقف عند حد لكي يحصلوا على مجرد توقيع على اوراق توكيل رسمية ! وقد تحدث المواطن حمد الله عبد القادر عثمان من كفر ثلث " للطليعة " كيف خدعه احد الاشخاص الذي استغل مرضه الشديد الذي اظهر له بانه سيساعده . واصطحبه الى مكتب وهمي لمحامي وصفه بانه من "اللجنة الوطنية للدفاع عن المواطن!" وانه يحب ان يسجل في مكتبه طلبا لتلقي المساعدة في حال تعرض ارضه لاي تهديد !

واصطحبه هذا الشخص بعد ذلك ، رغم حالته المرضية الصعبة الى مكاتين مختلفين تحت نفس الحجة ،وكانا دائرة المالية بئر! !! وقد استغل وكلاء الشركات والسماسرة وضعاف النفوس هذه العقلية ، من منطق بقول " ما دامت الارض مصادرة فالافضل ان يستفيد الفلاح مقرشين !!" ولكن هذا الضعف لم يستمر ، اذ سرعان ما اخذت حركة الاحتجاج والرفض لبيع الارض وتسريبها تنتشر ، ولعل ابرزها الحادثة التي قتل فيها احد افراد عائلة الاقرع في بديا عندما تصدوا للجرافات الاسرائيلية بصدروهم قبل حوالي العام والنصف . حيث قتل ذلك المواطن برصاص جنود حرس الحدود !!

واصبح الاهالي يعاملون الشخص الذي يبيع ارضه كمثل الذي يبيع كرامته وشرفه ! وصار ائمة المساجد في بعض القرى يلعنون السماسرة ومن يتعامل معهم مما حدا بالحكم العسكري لتدخل عدة مرات ليهدد هؤلاء الائمة بعدم التحدث بالسياسة !!"

كما واصبح الشخص الذي يبيع ارضه ، موضع نظرات الشك والاحتقار في القرية .

واخذت اساليب الاحتيال تتكشف امام زيادة وعي الفلاحين وبدات تفقد قوتها تدريجيا . وصارت الشكاوى والطعون تتوافد على المحاكم المدنية وتصل احيانا الى المحكمة العليا الاسرائيلية . واخذت الصحف تتحدث وتتكلم عن فظاعات تحدث بتواطؤ من جانب السلطات العسكرية !! والفلاحون اخذوا يشكون في اي حالة توقيع على اوراق لا يعرفونها !

كل هذا ، ادى الى وضع عراقيل حديدية امام طرق الاحتيال مما حدا بالسماسرة ووكلائهم ، لاستخدام العنف على طريقة المافيا

تقرير عاطف سعد

ومحكمة الصلح حيث اخرج من الاولى فنود العالمة واضاف اليها الوكالة الدورية فيما بعد .. واصبح المتصرف الفعلي بجميع املاك الشيخ المريض !!

وقد اصبحت اراضي السيد محمد الله التي يمتلكها في منطقتي " خربة الشيخ احمد " و "تلول السخولة" ومساحتها جميعا ست وعشرون دونما تحت رحمة وكيل السمسار ...

مقاومة السماسرة

قبل ثلاث سنوات كانت عمليات الاحتيال التي يحيكها السماسرة ومعلميهم الاسرائيليس على الفلاحين البسطاء تتم بسهولة ولم يكن هؤلاء الفلاحون لجرؤا على فضحها لاعتقادهم بان قيامهم بذلك سوف لا يفيدهم

- اعتراضات جماعية ضد تحايلات السماسرة !
- استثمارات الاراضي والمستوطنات تصل الى ١٥٥٥ مليون دولار
- انفقت خلال عشر سنوات فقط !!
- ما هي قصة الحي الميت ؟ !
- مقاومة مستمرة للسماسرة تفشل العديد من خططهم !!